٣

موجز القضايا

التمييز ضد النساء في القوانين والسياسات الضريبية

١. ماذا نعني بالتمييز ضد النساء؟

تعرّف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التمييز في المادة الأولى على النحو التالي: "أي تميز أو إقصاء أو تقييد يتم بناء على الجنس وله تأثير أو غرض على إضعاف وإبطال اعتراف، وممارسة، واستمتاع المرأة بكافة حقوقها الإنسانية وحرياتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية وكافة الحريات الأخرى، بغض النظر عن حالتها الزوجية ووفقًا لأساس واحد وهو المساواة بين الرجل والمرأة."

وهذا النوع من التمييز موجود في الأنظمة والقوانين الضريبية الحالية، حيث تتضمّن تلك المتعلقة بضريبة الدخل الشخصي، في كثير من الأحيان، تحيّزاً صريحاً ضد النساء كمواطنات وفاعلات في الاقتصاد ودافعات للضرائب. أما تلك التي تنطبق بشكل عام فهي قد تحمل تحيّزاً ضمنياً كونها تعتمد على افتراضات ومواقف سائدة متعلّقة بدور وهوية المرأة في المجتمع، كما تتجاهل كيفية اكتساب الدخل وإنفاقه. وفي مقلب آخر، فإن هذه التحيّزات تأتي لصالح الرجال، من خلال حفاظها على فكرة ثابتة عن الرجل كرب الأسرة والمعيل الأساسي.

٢. كيف ينعكس التمييز ضد المرأة في النظم والقوانين والسياسات الضريبية؟

أ) ضريبة الدخل الشخصي

تُظهر أنظمة ضريبة الدخل الشخصي في كثير من البلدان تحيّزات جندرية، من سبل التصريح عن الضرائب إلى الفروقات في معدّلاتها، تؤدّي إلى التمييز ضد النساء. فنظم التصريح عن الضرائب التي تقيّم المسؤولية الضريبية على أساس الدخل الإجمالي للزوجين هي أكثر انتشاراً في البلدان النامية، حيث يقوم الزوج الذكر بالتصريح عن الدخل ويتم اعتبار دخل الزوجة كجزء منه. يتسبب هذا في ارتفاع معدّل الضريبة بالنسبة لأصحاب الدخل الثانوي، وهم عادة من النساء، ويؤدّي إلى تخلّيهن عن العمل المدفوع الأجر. ويرتبط التصريح المشترك أيضاً بارتفاع حصة المرأة من العمل الرعائي غير المدفوع الأجر.

ففي بعض البلدان، يقتصر الاعتراف على الزوج الذكر كمكلّف بالضرائب، في اندونيسيا تُضطر النساء المتزوجات العاملات لحسابهن الخاص إلى إظهار اتفاق ما قبل الزواج يقضي بفصل الدخلين والأصول كي تتمكنّ من الاحتفاظ بالرقم الضريبي وممارسة حقوقهن الضريبية، وإلاّ فسيتم دمج دخلهن بدخل أزواجهن الذين يقومون بالتصريح المشترك عن ضريبة الدخل الشخصي بوصفهم أرباب الأسرة، حسب التعريف الوارد في قانون الزواج الإندونيسي.

لذا، يُعتبر التصريح الفردي أكثر عدالة بين الجنسين، حيث يسمح بتقييم النساء بناء على دخلهن الشخصي، بغض النظر عن الوضع العائلي أو بنية الأسرة، لكنه لا يخلو من الأثر التمييزي على النساء. فالقيم والمعتقدات الأبوية تمنح الملكية والسيطرة على الدخل من خارج العمل للأزواج، حتى ولو كانت تأتي من مشاريع وممتلكات الزوجات. تستمر هذه الممارسات في البلدان النامية (مثلاً، تايلاند وجمهورية الدومينيكان وكينيا و كوت ديفوار)، حيث تُنسب إيرادات الممتلكات إلى الأزواج عادة، حتى في ظل نظام التصريح الفردي. ومن المحتمل أن يؤدّي هذا إلى إضعاف تحكّم النساء بالأصول وحقوق الملكية الأخرى.

ويظهر مجال آخر للتمييز الجندري في التخفيضات والإعفاءات والمعاملات الضريبية التفضيلية الأخرى. ففي بلدان مثل إندونيسيا، يتم تكليف المرأة المتزوجة العاملة بأجر بالضرائب على المدخول الإضافي الذي تجلبه للأسرة، لكن بمعدّلات أعلى، ولا تستفيد من أي نوع من الحسومات المتعلّقة بزوجها على دخلها الخاضع للضرائب. كما تُحرم من البدل العائلي، وهي إعانة يمكن للزوج العامل المطالبة بها لزوجته غير العاملة، في حالة عدم عمل زوجها.

وفي بلدان أخرى، تقتصر الاستفادة الخصومات الضريبية إلى حد أربعة أطفال على الرجال، وعلى الزوجات الحصول على تنازل من أزواجهن من أجل تطبيق ذلك على التزاماتهن الضريبية.

ب) ضرائب الاستهلاك

يقوم عدد متزايد من البلدان بتبني الضرائب على السلع والخدمات أو ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب غير المباشرة كطريقة للتعويض عن الخسائر الكبيرة نتيجة تخفيض الضرائب على الشركات أو إلغاء الرسوم الجمركية أو الحوافز التجارية أو غيرها من الإجراءات التي تؤدّي إلى تآكل الإيرادات لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد ثبُتت رجعية الضرائب على الاستهلاك، التي ترمي العبء بشكل غير عادل على العمّال غير الرسميين وذوي الأجور المنخفضة والمستخدمين بشكل غير مستقر، مثل العديد من النساء. كما تميل النساء أيضاً إلى إنفاق الجزء الكبير من دخلهن على الضرورات المنزلية أو مدخلات مشاريعهن الصغيرة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة. وعلى هذا النحو، تُظهر الضرائب على الاستهلاك تحيّزاً ضمنياً ضد النساء العاملات العاديات.

وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة قبل إعفاء بعض السلع الضرورية في جنوب أفريقيا أثرها الرجعي، حيث كلّما انخفض الدخل، كانت ضريبة القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الضرائب المدفوعة والدخل أعلى. ويكمن التحيّز في أن النساء حول العالم يتعرّضن للآثار السلبية بشكل أكبر بسبب الفجوات الجندرية، سواء في فرص العمل اللائق أو الأجور أو الوقت الذي تقضينه في العمل الرعائي المنزلي غير المدفوع الأجر.

ومن موقعها المقرر كمؤسسات إقراض، تمارس المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي ضغوطات فائقة على الدول لتبنّي أو توسيع ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب غير المباشرة. وقد يقول البعض أن الآثار الرجعية يمكن مقابلتها بالعائدات التصاعدية من الضرائب العامة الخاصة بالإنفاق العام، لكن ذلك يتجاهل الواقع المرير الذي يواجهه الفقراء وذوي الدخل المنخفض والآثار المدمّرة لارتفاع أسعار السلع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على الصراع اليومي من أجل البقاء.

٣. ما العمل حيال الأنظمة والقوانين الضريبية التمييزية ضد النساء؟

قام أكثر من ١٩٠ بلد بالانضمام إلى اتفاقية "سيداو" أو التصديق عليها، وهذا يعني أن جميع حكومات العالم تقريباً أصبحت مُلزمة قانونياً بالتعهدات المتعلقة باتخاذ إجراءات تدريجية بشأن التمييز المباشر وغير المباشر المترسّخ في المؤسسات والقوانين والسياسات. وهذه تشمل التدابير الضريبية التي تحافظ على التنميط الجندري، كالتحيّز لمفهوم المعيل الذكر والدور الثانوي للنساء في الاقتصاد. فالقوانين الضريبية التي تردع النساء في ممارسة حقّهن في العمل وما يقترن بها من قواعد وممارسات اجتماعية-ثقافية متحيّزة جندرياً تتساوى كأهداف رئيسية للتغيير.

ويمكن للمجتمع المدني لعب الدور الحاسم في ضمان المساواة والتمكين في عملية تحديد مصادر الدخل. وهذا أمر مستحيل من دون وضع إعادة توزيع الأصول والموارد في صلب وظيفة الضرائب، لا بين الطبقات الاقتصادية فحسب، بل بين النساء والرجال.

لمزيد من المعلومات، الاتصال بماي بوينافينتورا mae.buenaventura@gmail.com،
بالنيابة عن حركة الشعوب الآسيوية حول الديون والتنمية وعدالة ضريبية ومالية -آسيا.

GLOBAL ALLIANCE FOR TAX JUSTICE